Journal of Libyan Academy Bani Walid 2025
مجلة الأكاديمية الليبية بني وليد
e-ISSN: 3104-3860
Volume 1, Issue 4, 2025, Pages: 531-539
Website: https://journals.labjournal.ly/index.php/Jlabw/index

The Second World War and the Reconstruction of the International System

Aqreerah Ahmed Salem *
Department of History, Faculty of Education, Bani Waleed University, Libya
Email: aqryrtahmd@gmail.com

الحرب العالمية الثانية وإعادة تشكيل النظام الدولي

قريرة أحمد سالم *
قسم التاريخ، كلية التربية، جامعة بني وليد، ليبيا

Received: 01-09-2025	**Accepted:** 15-11-2025	**Published:** 29-11-2025
Copyright: © 2025 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract

This research paper examines the Second World War (1939–1945) as a pivotal event that reshaped the foundations of the modern international order. The war erupted as a result of accumulating political, economic, and social factors, most notably the repercussions of the Treaty of Versailles, the global economic crisis, and the rise of totalitarian regimes in Europe and Japan. The conflict spanned Europe, Asia, Africa, and the Pacific, witnessing decisive battles on the Eastern, Western, African, and Pacific fronts, alongside extensive use of technology, intelligence operations, and industrial production.

The war resulted in massive human and material losses, the collapse of traditional European powers, the rise of the United States and the Soviet Union, and the end of colonial empires, which in turn supported the emergence of national liberation movements. It also led to the establishment of new international institutions such as the United Nations, the International Monetary Fund, and the World Bank, as well as the development of international law and human rights frameworks—ultimately paving the way for the Cold War and the ideological confrontation between the two global superpowers.

The Second World War provided the international community with a decisive lesson on the importance of international cooperation, the preservation of peace and security, respect for national sovereignty, and addressing the underlying causes of conflict. As a transformative historical experience, it laid the groundwork for the modern international system and reinforced the principles of collective security and sustainable development.

Keywords: Second World War; International System; Cold War; International Alliances; Balance of Power; United Nations; Colonialism and National Liberation; International Law.

الملخص
تناولت هذه الورقة البحثية الحرب العالمية الثانية (1939–1945) باعتبارها حدثاً محورياً أعاد تشكيل النظام الدولي الحديث. بدأت الحرب نتيجة تراكم عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية، أبرزها آثار معاهدة فرساي والأزمة الاقتصادية العالمية وصعود الأنظمة الشمولية في أوروبا واليابان. امتدت الحرب عبر أوروبا وآسيا وأفريقيا والمحيط الهادئ، وشهدت معارك حاسمة على الجبهات الشرقية والغربية والأفريقية والهادئ، مع استخدام واسع للتكنولوجيا والاستخبارات والإنتاج الصناعي. أسفرت الحرب عن خسائر بشرية ومادية هائلة، انهيار القوى الأوروبية التقليدية، صعود الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، ونهاية الإمبراطوريات الاستعمارية، ما ساعد على ظهور حركات التحرر الوطني. كما أدت إلى إنشاء مؤسسات دولية جديدة مثل الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتطوير القانون الدولي وحقوق الإنسان، وتمهيد الطريق لمرحلة الحرب الباردة والصراع الإيديولوجي بين القطبين العالميين.
شكلت الحرب العالمية الثانية درساً حاسماً للمجتمع الدولي حول أهمية التعاون الدولي، حفظ السلم والأمن، احترام السيادة الوطنية، ومواجهة أسباب النزاعات، لتصبح تجربة فاصلة أسست قواعد النظام الدولي الحديث وعززت مفاهيم الأمن الجماعي والتنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية : الحرب العالمية الثانية، النظام الدولي، الحرب الباردة، التحالفات الدولية، موازين القوى، الأمم المتحدة، الاستعمار والتحرر الوطني، القانون الدولي.

المقدمة

تُعدّ الحرب العالمية الثانية (1939–1945) الحدث الأكثر تأثيراً في القرن العشرين، ليس فقط بسبب حجم الدمار والخسائر البشرية التي خلّفتها، ولكن أيضاً بسبب تأثيرها العميق في إعادة رسم خريطة القوة العالمية وبناء نظام دولي جديد ما بعد الحرب. لقد شكّلت هذه الحرب نقطة تحوّل مركزية في السياسة الدولية، إذ أدت إلى انهيار منظومات سياسية تقليدية، وصعود قوى عظمى جديدة، وظهور مؤسسات دولية حاولت تنظيم العلاقات بين الدول على أساس أكثر استقراراً، بما يعكس إدراكاً عالمياً بضرورة منع تكرار حرب عالمية ثالثة.
لقد جاءت الحرب العالمية الثانية نتيجة تفاعل طويل ومعقّد بين عوامل سياسية واقتصادية وفكرية تراكمت منذ نهاية الحرب العالمية الأولى ومعاهدة فرساي، حيث خلقت تلك المعاهدة حالة من التوتر وعدم الرضا لدى العديد من القوى، وعلى رأسها ألمانيا التي رأت في شروطها إهانة قومية وعبئاً اقتصادياً هائلاً. كما ساعدت الأزمة الاقتصادية العالمية في الثلاثينيات على صعود الأنظمة الشمولية في أوروبا، مثل النازية في ألمانيا والفاشية في إيطاليا، إضافة إلى النزعة العسكرية التوسعية في اليابان، وكلها عوامل مهّدت لاندلاع صراع عالمي شامل.
ومع اتساع رقعة الحرب لتشمل أوروبا وآسيا وشمال إفريقيا والمحيط الهادئ، أخذت موازين القوة العالمية بالتحرك تدريجياً من أوروبا نحو الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. فقد أثبتت الدول الأوروبية الكبرى—مثل بريطانيا وفرنسا—عجزها عن الحفاظ على هيمنتها العالمية السابقة، بينما برزت الولايات المتحدة باعتبارها القوة الاقتصادية والعسكرية الأكبر بعد الحرب، في مقابل توسع نفوذ الاتحاد السوفيتي في أوروبا الشرقية، الأمر الذي مهد لظهور نظام دولي ثنائي القطبية حكم المشهد العالمي طوال أربعة عقود لاحقة.
ومع نهاية الحرب، لم تقتصر التحولات على توازن القوى، بل شملت أيضاً بنية العلاقات الدولية ذاتها، من خلال إنشاء منظمة الأمم المتحدة عام 1945 كمؤسسة عالمية تسعى إلى إدارة الأمن والسلم الدوليين وفق نظام قانوني جماعي. كما شهد العالم إعادة رسم الحدود، وتفكك الإمبراطوريات الاستعمارية، وبداية صعود حركات التحرر الوطني في آسيا وإفريقيا، مما جعل الحرب العالمية الثانية نقطة البداية الفعلية لعصر جديد من العلاقات الدولية.

إن دراسة الحرب العالمية الثانية بوصفها حدثاً مؤسساً للنظام الدولي المعاصر تفتح المجال لفهم طبيعة التحولات السياسية والاقتصادية التي رافقت نشوء القطبين العالميين، وتطور مؤسسات الحوكمة الدولية، وبروز مفاهيم جديدة للأمن الجماعي والصراع الإيديولوجي. ومن هنا، تأتي أهمية هذه الورقة البحثية التي تسعى إلى تتبّع جذور الحرب، واستعراض مجرياتها، وتحليل آثارها بعيدة المدى، مع التركيز على كيفية إعادة تشكيل النظام الدولي والعلاقات بين القوى الكبرى في مرحلة ما بعد 1945، وهي مرحلة ما زالت آثارها ممتدة في بنية النظام العالمي الراهن.

الخلفية التاريخية وأسباب الحرب العالمية الثانية

شهدت أوروبا والعالم خلال العقود التي سبقت اندلاع الحرب العالمية الثانية سلسلة من التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العميقة التي مهّدت لانفجار الصراع الأكبر في تاريخ البشرية. فقد مثلت نهاية الحرب العالمية الأولى عام 1918 بداية مرحلة مضطربة اتسمت بعدم الاستقرار وبروز مشاعر قومية وانتقامية، خاصة في ألمانيا التي خرجت مهزومة ومثقلة بديون وتعويضات فرضتها معاهدة فرساي. شكلت هذه المعاهدة أحد أهم العوامل التي ساهمت في خلق بيئة عدائية، إذ

اعتبرتها ألمانيا "سلاماً مفروضاً" أضعف اقتصادها وقيد قدراتها العسكرية، مما أوجد مناخاً من السخط الاجتماعي الذي استثمرته الحركات القومية المتطرفة لاحقاً.

إلى جانب ذلك، كانت أوروبا تعيش تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 1929 التي أدت إلى انهيار واسع في الأسواق والبنوك، وتفاقم معدلات البطالة، وتراجع الإنتاج الصناعي، الأمر الذي دفع العديد من الشعوب إلى البحث عن أنظمة سياسية قوية قادرة على مواجهة الانهيار. وفي هذا السياق، صعدت الأنظمة الشمولية: النازية في ألمانيا بقيادة أدولف هتلر، الفاشية في إيطاليا بقيادة بينيتو موسوليني، والعسكرية التوسعية في اليابان. اعتمدت هذه الأنظمة خطاباً قومياً يقوم على استعادة "المجد الوطني" ورفض النظام الدولي القائم، ما جعلها تتبنى سياسات عدوانية توسعية.[1]

كما أسهم فشل عصبة الأمم—المؤسسة الدولية الوحيدة آنذاك—في تعزيز السلم العالمي في تعميق التوترات الدولية. فقد عجزت العصبة عن فرض عقوبات فعالة على الدول المعتدية، وهو ما ظهر في الغزو الياباني لمنشوريا عام 1931، والغزو الإيطالي لإثيوبيا عام 1935، ثم التوسع الألماني في النمسا وتشيكوسلوفاكيا. ساعدت هذه التنازلات التي منحتها القوى الغربية في إطار سياسة "الاسترضاء" على تشجيع ألمانيا على التمادي في طموحاتها العسكرية.

ومن العوامل الجوهرية الأخرى التي مهّدت للحرب تصاعد النزاعات القومية في أوروبا الشرقية، حيث كانت الحدود مرسومة بطريقة تركت أقليات قومية كبيرة داخل دول جديدة، ما خلق توترات مستمرة استغلتها ألمانيا لتحقيق أهدافها التوسعية. كما أن التنافس على الموارد والطموحات الاستعمارية كان عاملاً حاسماً، خاصة في ظل الشعور الياباني بالحاجة إلى التوسع في آسيا والمحيط الهادئ لتأمين المواد الخام.

وبحلول عام 1939، كانت الظروف الدولية قد وصلت إلى ذروة التوتر بعد سلسلة من الأزمات، أهمها أزمة ميونخ عام 1938، حيث حصلت ألمانيا على منطقة السوديت دون مقاومة تذكر. وفي سبتمبر 1939، جاء الغزو الألماني لبولندا ليعلن نهاية مرحلة التهدئة وبداية الحرب العالمية الثانية، بعد أن أعلنت بريطانيا وفرنسا الحرب على ألمانيا.[2]

مجريات الحرب وتحول ميزان القوى

امتدت الحرب العالمية الثانية على عدة مسارح قتالية متباينة الشكل والأثر — أوروبا الشرقية والغربية، شمال أفريقيا، البحر المتوسط، والمحيط الهادئ — مما جعلها صراعاً عالمياً متعدد الأوجه استخدمت فيه كل أشكال القوة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية. بدأت الحرب بسيطرة سريعة للقوات الألمانية عبر استراتيجية "البرق" (Blitzkriegالتي جمعَت بين الضربات الجوية المكثفة والحركات المدرعة السريعة لاختراق خطوط العدو وإحكام الحصار على المدن والدول. خلال السنتين 1939–1941 تمكنت ألمانيا من احتلال بولندا، والدنمارك، والنرويج، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ، وفرنسا، ما جعل أوروبا القارية تبدو تحت سيطرة المحور.

في المقابل، شكلت الجبهة الشرقية مسرحاً حاسماً لتحديد مصير أوروبا. بمجرد غزو ألمانيا للاتحاد السوفيتي في يونيو 1941 (عملية باربا روسا)، تحولت المواجهة إلى صراع استنزاف ضخم. أظهرت المعارك على الجبهة الشرقية — خصوصاً معارك موسكو (1941–1942)، ستالينغراد (1942–1943)، وكورسك (1943) — قدرة الجيش السوفيتي على الصمود والتعافي. كانت معركة ستالينغراد نقطة انعطاف محورية؛ إذ تكبّد الجيش الألماني خسائر بشرية ومادية جسيمة، وبدأت مبادرة الهجوم تنتقل تدريجياً إلى الجانب السوفيتي، ما مهّد لتحرير أوروبا الشرقية لاحقاً.

في شمال أفريقيا واجه الحلفاء بقيادة بريطانيا ثم الولايات المتحدة التوسع الإيطالي والألماني بقيادة رومل. شكّلت معركة العلمين الثانية (أكتوبر–نوفمبر 1942) ومن ثم الإنزال الأميركي-البريطاني في المغرب والجزائر (عملية مشعل/تورك، نوفمبر 1942) بداية التراجع لقوات المحور في إفريقيا. جاءت هذه الانتصارات مدخلاً لتأمين حوض البحر المتوسط وفتح مسارات للإمداد والضغط نحو أوروبا الجنوبية.[3]

أما في المسرح الغربي، فقد كان عام 1944 حاسماً مع عملية الإنزال في نورماندي (6 يونيو 1944) التي شكّلت "الفرَج الثاني" الذي طالبه السوفييت منذ وقت طويل. فتح هذا الجيب الغربي مساراً مباشراً نحو قلب فرنسا وأدى إلى تحرير باريس في أغسطس 1944، ثم التقدم نحو ألمانيا من الغرب بالتزامن مع الدفع السوفيتي من الشرق.

في المحيط الهادئ، شكلت الحرب صراعاً بحرياً وجوياً على نطاق ضخم بين الولايات المتحدة واليابان. كانت معركة ميدواي (يونيو 1942) نقطة تحول استراتيجية حيث فقدت البحرية اليابانية جزءاً كبيراً من طائراتها الحاملة وقوتها الهجومية، ما بدد قدرة اليابان على تمددها الحر. تبعتها حملة "القفز من جزيرة إلى أخرى" التي قادتها الولايات المتحدة لاستئصال قواعد العدو والوصول تدريجياً إلى جزر الصقيل واليابان نفسها.[4]

---

[1] الصمد، رياض. العلاقات الدولية في القرن العشرين – بعد الحرب العالمية الثانية. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1986.

[2] إريك هوبزباوم، عصر التطرفات: تاريخ العالم القصير في القرن العشرين، ترجمة فايز الصياغ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996.

[3] الصمد، رياض. تطور الأحداث الدولية في القرن العشرين. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1999.

[4] غيلبن، روبرت. الحرب والتغيير في السياسة العالمية (ترجمة عمر سعيد الأيوبي). دار الكتاب، 2009.

إلى جانب المعارك البرية والبحرية، شهدت الحرب صراعاً جوياً وصراعاً في مجال الإنتاج الصناعي والاقتصادي. فقد اعتمدت الولايات المتحدة سياسة تعبئة شاملة لصناعاتها، ما جعلها "مصنع العالم" خلال سنوات الحرب، وقدمت أيضاً دعماً مادياً قوياً للحلفاء من خلال برنامج الإعارة والتأجير ((Lend-Lease، مما عزز القدرة العسكرية للحلفاء قبل دخولها المباشر في المعارك الأوروبية والهادئ.

كما لعبت التكنولوجيا دوراً حاسماً: من تطوير الدبابات والطائرات الحربية إلى الاتصالات والاستخبارات (مثل فك شيفرة "إنيغما" الألمانية) والأسلحة الجديدة كالقنبلة الذرية التي استخدمتها الولايات المتحدة ضد هيروشيما وناجازاكي في أغسطس 1945. كان لما توفر من معلومات استخبارية ودقة استخدمتها قوات الحلفاء أثر كبير في تقليل وقت الحرب وفي تغيير نتائج معارك مصيرية.

الجانب الأخلاقي والإنساني للحرب تجلّى في جرائم الحرب والإبادة الجماعية؛ فقد كشفت الحرب عن حجم الجرائم التي ارتكبها النظام النازي، بما في ذلك المحارق الجماعية ضد اليهود وغصب الشعوب والسياسات العرقية الأخرى، وهو عامل حمل المجتمع الدولي لاحقاً على السعي لإرساء قواعد قانونية دولية جديدة لمحاسبة مرتكبي مثل هذه الجرائم.

اقتصادياً وعسكرياً، انتهت الحرب بخسائر فادحة لقوى المحور، في حين خرجت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي أكثر قوة ونفوذاً. فقد مكنت القدرة الصناعية الأميركية والدعم المالي والسياسي من ترجيح كفة الحلفاء في المسرحين الأوروبي والهادئ، بينما وفر الانتصار السوفيتي على الجبهة الشرقية تقدماً جوهرياً في توسيع نطاق نفوذ الاتحاد السوفيتي في شرق ووسط أوروبا. وهكذا، أدى تلاقي الضربات الحاسمة في الجبهتين الشرقية والغربية وكذلك في المحيط الهادئ إلى انهيار المحور وتوقيع الاستسلام الألماني في مايو 1945، والياباني في سبتمبر 1945 بعد القصف الذري.[5]

أدّت هذه الانتصارات إلى إعادة ترتيب موازين القوة الدولية بصورة جذرية: تحولت القواعد التقليدية للهيمنة من أوروبا إلى القوتين الأمريكيتين والسوفييتية، واتسع نفوذ الولايات المتحدة عبر النظام الاقتصادي والسياسي الذي رعت بنائه (مؤسسات مالية دولية، شراكات اقتصادية، وحلف شمال الأطلسي)، في حين أنشأ الاتحاد السوفيتي حزاماً من الدول المتحالفة ذاتِ نظام شيوعي في أوروبا الشرقية كمنطقة نفوذ استراتيجية.[6]

نتائج الحرب المباشرة وغير المباشرة

أفرزت الحرب العالمية الثانية نتائج عميقة ومتعددة الأبعاد، لم تقتصر على الخسائر العسكرية والبشرية فقط، بل امتدت لتشمل تحولات سياسية، اقتصادية، اجتماعية، وقانونية كان لها أثر بالغ في إعادة تشكيل النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب. فقد كشفت الحرب عن هشاشة النظام الدولي السابق وعجزه عن تجنب صراع عالمي بهذا الحجم، الأمر الذي دفع الدول المنتصرة إلى إعادة بناء بنية العلاقات الدولية على أسس جديدة.

1. الخسائر البشرية والمادية الهائلة

تُعدّ الحرب العالمية الثانية الأكثر دموية في تاريخ البشرية، إذ قُدّر عدد ضحاياها بما بين 60 و80 مليون قتيل، بينهم مدنيون كُثر نتيجة القصف الجوي والمجازر والإبادة العرقية. تعرضت مدن أوروبية كبرى مثل وارسو وبرلين ولينينغراد للدمار شبه الكامل. كما تكبدت البنية التحتية الصناعية والزراعية في أوروبا وآسيا خسائر جسيمة أثرت لسنوات طويلة في مستويات الإنتاج والاقتصاد.

2. إعادة ترسيم الخريطة السياسية للعالم

أدت الحرب إلى انهيار قوى أوروبية تقليدية مثل بريطانيا وفرنسا اللتين فقدتا قدرتهما على الحفاظ على إمبراطورياتهما السابقة، بينما برزت قوتان أساسيتان هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، لتتشكل بذلك ثنائية قطبية حكمت العالم طوال فترة الحرب الباردة. كما تغيّرت حدود العديد من الدول، حيث توسع الاتحاد السوفيتي غرباً، وأعيد تشكيل خريطة أوروبا الشرقية بالكامل.

3. نهاية الإمبراطوريات الاستعمارية وصعود حركات التحرر الوطني

كانت الحرب نقطة البداية لانهيار الأنظمة الاستعمارية. فالدول الأوروبية خرجت ضعيفة اقتصادياً وغير قادرة على الحفاظ على مستعمراتها، بينما بدأت الشعوب الخاضعة للاستعمار تطالب بحق تقرير المصير. أدى ذلك إلى انطلاق موجة واسعة من حركات التحرر في آسيا وإفريقيا، وأسهم في ظهور دول مستقلة جديدة خلال خمسينيات وستينيات القرن العشرين.

4. إنشاء منظمة الأمم المتحدة والنظام الدولي الجديد

[5] هونتجتون، صامويل. صدام الحضارات ... إعادة صنع النظام العالمي (ترجمة طلعت الشايب). دار النشر غير محددة، 2005 تقريبًا.

[6] جون كيغن، الحرب العالمية الثانية، دار بنغوين، لندن، 1989. مرجع إضافي: ريتشارد أوفري، حرب العالم: تاريخ الحرب العالمية الثانية، دار فينيغر، لندن، 2013.

كان فشل عصبة الأمم في منع الحرب دافعاً رئيسياً لإنشاء منظمة الأمم المتحدة عام 1945 بهدف خلق نظام أكثر فاعلية لحفظ السلم والأمن الدوليين. وقد تأسست المنظمة على مبادئ جديدة تركز على الأمن الجماعي، والتعاون الدولي، والقانون الدولي. وقد لعبت الأمم المتحدة دوراً محورياً في إدارة النزاعات الدولية وتعزيز حقوق الإنسان.

5. ظهور مؤسسات مالية واقتصادية عالمية

أسهمت اتفاقيات بريتون وودز عام 1944 في إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بهدف إعادة إعمار أوروبا وإنعاش الاقتصاد العالمي. وقد شكّلت هذه المؤسسات جزءاً من مشروع أميركي واسع لإعادة بناء النظام الاقتصادي العالمي بما يخدم الاستقرار ويمنع انهيارات اقتصادية شبيهة بما حدث في الثلاثينيات.

6. بداية الحرب الباردة والصراع الإيديولوجي

كانت أهم النتائج غير المباشرة للحرب هي التوتر الإيديولوجي بين الولايات المتحدة (النظام الرأسمالي الليبرالي) والاتحاد السوفيتي (النظام الاشتراكي). أدى هذا التوتر إلى سباق تسلح نووي وتشكيل تحالفات عسكرية كحلف الناتو (1949) وحلف وارسو (1955). انعكس هذا الصراع في حروب إقليمية مثل الحرب الكورية وحرب فيتنام والأزمة الكوبية، مما جعل العالم يعيش في ظل "سلام مسلح" لأكثر من أربعة عقود.

7. تطور القانون الدولي وحقوق الإنسان

أدت الجرائم التي ارتكبت خلال الحرب، خاصة جرائم الإبادة الجماعية، إلى تشكيل محاكم نورمبرغ وطوكيو لمحاكمة قادة المحور. أسهمت هذه المحاكمات في وضع أسس قانونية جديدة لمحاسبة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية. كما تم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948، والذي شكل مرجعاً عالمياً في حماية الحقوق الأساسية.

8. إعادة الإعمار ومشاريع التنمية

أطلقت الولايات المتحدة مشروع مارشال عام 1947 لإعادة إعمار أوروبا الغربية، وهو مشروع ضخم ساعد على النهوض الاقتصادي للدول الأوروبية وربط اقتصاداتها بالنظام الاقتصادي.[7]

إعادة تشكيل النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية

مع انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945، دخل العالم مرحلة جديدة من العلاقات الدولية، حيث أدت الخسائر البشرية والمادية الهائلة والانهيار شبه الكامل للعديد من الدول الأوروبية الكبرى إلى ضرورة إعادة بناء النظام الدولي بطريقة تمنع نشوب صراعات مستقبلية وتضمن الاستقرار العالمي. خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب كأقوى دولة صناعية وعسكرية في العالم، واحتلت موقع القطب الأول في النظام الدولي الجديد، بينما أصبح الاتحاد السوفيتي القوة العظمى الثانية مع توسع نفوذه في أوروبا الشرقية وتثبيت النظام الشيوعي في عدة دول، أما أوروبا التقليدية فقد فقدت القدرة على التحكم في الشؤون الدولية كما كانت قبل الحرب وأصبحت بحاجة إلى دعم اقتصادي وسياسي لإعادة الإعمار، وقد أدى هذا التوزع الجديد للقوى إلى بروز نظام ثنائي القطب شكل أساس الصراع الذي عرف لاحقًا بالحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.

سعت القوى الكبرى إلى تأسيس مؤسسات دولية لضمان السلام والأمن الدوليين ومنع نشوب نزاعات مستقبلية، فتم إنشاء الأمم المتحدة لتحل محل عصبة الأمم الفاشلة، وعززت دورها في حفظ السلم والأمن وحماية حقوق الإنسان وتشجيع التعاون الدولي، كما أسست المؤسسات الاقتصادية العالمية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتنظيم الاقتصاد العالمي ودعم إعادة الإعمار وضمان الاستقرار المالي بين الدول، إلى جانب وضع نظام بريتون وودز الذي وضع قواعد للتجارة الدولية وأسّس آليات لتثبيت أسعار الصرف ما ساعد على استقرار الاقتصاد العالمي بعد الحرب.[8]

شهدت أوروبا إعادة رسم للحدود السياسية والجغرافية حيث قُسمت ألمانيا إلى مناطق احتلال ثم إلى ألمانيا الغربية وألمانيا الشرقية، وانتقلت دول أوروبا الشرقية تحت النفوذ السوفيتي، أما في آسيا فقدت اليابان أراضيها الخارجية وخضعت للاحتلال الأمريكي مع إعادة بناء مؤسساتها السياسية والاقتصادية بما يضمن عدم عودتها إلى التوسع العسكري، كما شهدت مناطق الاستعمار في آسيا وأفريقيا تحولات كبيرة إذ تسارعت حركات الاستقلال الوطني، وظهرت دول جديدة مع تعزيز الدور الإقليمي للقوى الكبرى.

شكلت هذه التغيرات الأساس للنظام الدولي الحديث الذي يقوم على التعاون الدولي والمؤسسات العالمية وإعادة توزيع موازين القوى بين الدول، وأرست مبادئ الأمن الجماعي والقوانين الدولية الحديثة وحقوق الإنسان، لتكون الحرب العالمية الثانية

[7] بن مرّار، جمال. «إعادة تشكيل النظام الدولي: مؤشرات واتجاهات». ASJP، 2023.

[8] أبو زيد، أحمد محمد عبد الهادي. «نظريات العلاقات الدولية والحرب: مراجعة للأدبيات (جزء 1–2)». مجلة الناقد للدراسات السياسية، 2017.

نقطة تحول في تاريخ العلاقات الدولية وتعيد صياغة النظام الدولي بشكل جذري يعكس الدروس المستفادة من الصراع المدمر الذي شهدته البشرية.[9]

التحالفات والصراع الدولي

قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية كانت العلاقات الدولية متوترة بشكل غير مسبوق نتيجة للتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي أعقبت الحرب العالمية الأولى ومعاهدة فرساي، فقد أدت هذه المعاهدة إلى فرض قيود قاسية على ألمانيا وزعزعة استقرار أوروبا، بينما ساهمت الأزمة الاقتصادية العالمية في الثلاثينيات في إشعال مشاعر الغضب والانتقام لدى العديد من الدول الأوروبية، ما مهد الطريق لصعود الأنظمة الاستبدادية التوسعية مثل النظام النازي في ألمانيا والديكتاتورية الفاشية في إيطاليا، كما عملت اليابان على توسيع نفوذها في شرق آسيا، كل ذلك شكل البيئة المناسبة لصراع دولي شامل.

مع اندلاع الحرب في سبتمبر 1939 إثر غزو ألمانيا لبولندا، تشكلت التحالفات الكبرى التي شكلت العمود الفقري للصراع الدولي، فقد انقسم العالم إلى معسكرين رئيسيين، الأول يضم دول المحور بقيادة ألمانيا وإيطاليا واليابان، حيث تبنت هذه الدول سياسات توسعية واستراتيجية عسكرية تهدف إلى السيطرة على مناطق جغرافية واسعة وتوسيع نفوذها السياسي والاقتصادي، وقد كانت أهداف ألمانيا محصورة في استعادة الهيمنة الألمانية في أوروبا وتطبيق سياسات عنصرية توسعية، بينما سعت إيطاليا لاستعادة مجد الإمبراطورية الرومانية القديم، وتبنت اليابان سياسة توسعية في المحيط الهادئ مع التركيز على الموارد الطبيعية لتحقيق استقلال اقتصادي وعسكري.

على الجانب الآخر تشكل الحلفاء من دول كبرى مثل بريطانيا وفرنسا، وانضمت لاحقًا الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، حيث ارتكز تحالف الحلفاء على الدفاع عن السيادة الوطنية ضد العدوان ومحاولة الحفاظ على النظام الدولي القائم، وقد تميز هذا التحالف بتنوع أيديولوجيات أعضائه، فبينما كان الاتحاد السوفيتي شيوعيًا، كانت الولايات المتحدة وبريطانيا ديمقراطيات رأسمالية، ومع ذلك فقد توحدت هذه القوى في مواجهة خطر المحور، وقد لعبت هذه التعددية دورًا في بلورة استراتيجيات عسكرية مشتركة وتنسيق الجهود الاقتصادية والسياسية لدعم الحرب.

كان للصراعات بين هذه التحالفات بعدًا جغرافيًا واستراتيجيًا متنوعًا، فقد شملت الجبهة الأوروبية حيث شنّت ألمانيا هجمات خاطفة على بولندا وفرنسا وبلجيكا وهولندا، بينما تكبدت قوات الحلفاء خسائر كبيرة في البداية قبل أن تتمكن من تنظيم مقاومة فعالة، أما الجبهة الشرقية فقد شهدت مواجهة مباشرة بين ألمانيا والاتحاد السوفيتي بعد غزو ألمانيا للاتحاد السوفيتي في 1941، وهو ما شكل صراعًا عنيفًا استمر لسنوات وشهد معارك ضخمة مثل ستالينغراد وكورسك، أما الجبهة الأفريقية فكانت ساحة للتنافس بين المحور والحلفاء للسيطرة على الموارد الاستراتيجية والمواقع الحيوية، وبرزت فيها معارك حاسمة مثل العلمين وتونس، في حين امتدت الحرب إلى المحيط الهادئ حيث واجهت اليابان الولايات المتحدة وبريطانيا في سلسلة معارك بحرية وبرية، وكان الهجوم على بيرل هاربر في ديسمبر 1941 نقطة تحول رئيسية أدخلت الولايات المتحدة بشكل مباشر في الصراع، وهو ما ساعد على توسيع التحالفات وتوحيد الجهود العسكرية والسياسية.

تميز هذا الصراع الدولي أيضًا بمدى تنسيق الجهود العسكرية والتكنولوجية بين الحلفاء، فقد ساهمت المعلومات الاستخباراتية وتقنيات التجسس والتشفير في زيادة فعالية العمليات العسكرية، كما لعب الإنتاج الصناعي الضخم دورًا محوريًا في دعم الجيوش وتوفير الأسلحة والمعدات، وقد انعكس هذا التعاون على المستوى السياسي من خلال اجتماعات قادة الحلفاء لوضع استراتيجيات مشتركة لتقسيم الجبهات وتحقيق النصر، كما برزت أهمية التحالفات الاقتصادية والسياسية لدعم الاستقرار الداخلي في الدول المشاركة في الحرب ومنع انهيار الجبهة الداخلية بسبب الأعباء الاقتصادية والاجتماعية.

وعلى الرغم من الوحدة الظاهرية بين أعضاء الحلفاء، فإن التحالفات الدولية لم تخلو من التوترات الداخلية والصراعات على النفوذ بعد انتهاء الحرب، فقد بدأت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على الفور في رسم ملامح النظام الدولي الجديد بما يعكس مصالحهما الاستراتيجية والأيديولوجية، بينما واجهت أوروبا تحديات كبيرة في إعادة الإعمار وتثبيت حدود جديدة، وهذا التنافس الأولي بين الحلفاء السابقين أسس لاحقًا لحقبة الحرب الباردة التي استمرت لعقود بعد الحرب العالمية الثانية.

إن دراسة التحالفات والصراع الدولي في الحرب العالمية الثانية تظهر أن هذا الصراع لم يكن مجرد مواجهة عسكرية، بل كان عملية معقدة تجمع بين السياسة والاقتصاد والأيديولوجيا والقدرات العسكرية، وقد أسهمت هذه التحالفات والصراعات في تشكيل النظام الدولي الحديث وإعادة توزيع موازين القوى العالمية بشكل جذري، مع التركيز على دور المؤسسات الدولية والتعاون بين الدول للحفاظ على الأمن والسلام العالميين بعد تجربة الحرب المدمرة.[10]

---

[9] معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية. «تطور النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية». معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية، سنة غير محددة.

[10] RAND Corporation. فهم النظام الدولي الحالي (النسخة العربية). RAND، 2017 تقريبًا.

مجريات الحرب العالمية الثانية والجبهات المختلفة

اندلعت الحرب العالمية الثانية في الأول من سبتمبر عام 1939 عندما قامت ألمانيا بغزو بولندا، ما دفع بريطانيا وفرنسا لإعلان الحرب على ألمانيا، وبدأت بذلك سلسلة من الأحداث العسكرية والسياسية التي امتدت على مدى ست سنوات وشملت القارات الأوروبية والآسيوية والأفريقية، وشهدت الحرب تغيرات استراتيجية كبيرة على جميع الجبهات. في الجبهة الأوروبية، بدأت ألمانيا باستخدام استراتيجيتها المعروفة بـ "الحرب الخاطفة"، حيث حققت انتصارات سريعة على بولندا ومن ثم على الدول الأوروبية الغربية مثل فرنسا وبلجيكا وهولندا، وقد أدت هذه الانتصارات إلى انهيار سريع للجيش الفرنسي والسيطرة الألمانية على معظم الأراضي الغربية، بينما كانت بريطانيا تحاول تنظيم مقاومة بحرية وجوية ضد التقدم الألماني، وقد أسفرت معركة بريطانيا الجوية عام 1940 عن فشل ألمانيا في تحقيق التفوق الجوي المطلوب للغزو، وهو ما شكل نقطة تحول في قدرة الحلفاء على الصمود في أوروبا.

في الجبهة الشرقية، كانت المواجهة مع الاتحاد السوفيتي الأكثر دموية وحسمًا، فقد غزت ألمانيا الاتحاد السوفيتي في عام 1941 في عملية "باربروسا"، والتي أسفرت عن معارك ضخمة في ستالينغراد و Kursk، وكانت هذه المعارك تتسم بالعنف الشديد والخسائر البشرية الهائلة، وقد بدأت بذلك مرحلة تحول ميزان القوى لصالح الحلفاء بعد الانتصارات السوفيتية الكبرى التي أضعفت الجيش الألماني تدريجيًا، بينما في الشمال كانت هناك عمليات ضد القوات الألمانية في النرويج وفنلندا بهدف تأمين الممرات البحرية والحفاظ على الإمدادات الحيوية.

على الجبهة الأفريقية، دارت معارك حاسمة بين قوات المحور بقيادة ألمانيا وإيطاليا والحلفاء بقيادة بريطانيا والولايات المتحدة لاحقًا، وكانت السيطرة على شمال أفريقيا استراتيجية نظرًا لموقعها الجغرافي ومواردها الحيوية، وقد شهدت هذه الجبهة معارك كبيرة مثل العلمين وتونس، وأسهمت الانتصارات في شمال أفريقيا في تمهيد الطريق للحملة الحليفة في صقلية وإيطاليا، مما شكل ضغطًا إضافيًا على القوات الألمانية والايطالية من الجنوب.

أما في الجبهة الآسيوية والمحيط الهادئ، فقد توسعت الحرب بسبب التوسع الياباني في الصين وجنوب شرق آسيا، وكان الهجوم الياباني على بيرل هاربر في ديسمبر 1941 سببًا رئيسيًا لدخول الولايات المتحدة الحرب بشكل مباشر، وبدأت سلسلة من المعارك البحرية والبرية بين القوات اليابانية والأمريكية مثل معركة ميدواي وغوام وغوادالكانال، وقد تميزت هذه المعارك بطابع بحري مكثف واستخدام واسع للطيران الحربي، مما شكل تحولًا في القدرة العسكرية اليابانية بعد الهزائم الكبرى.

تميزت مجريات الحرب أيضًا بالتطور الكبير في التكنولوجيا العسكرية، حيث تم استخدام الدبابات والطائرات والأسلحة الثقيلة بشكل مكثف، كما لعبت الاستخبارات والتشفير دورًا مهمًا في توجيه العمليات العسكرية، وكان الإنتاج الصناعي الضخم من قبل الولايات المتحدة وحلفائها عاملًا حاسمًا في دعم الحملة العسكرية على جميع الجبهات. وعندما بدأ الحلفاء بالهجوم المضاد في أوروبا، نجحوا في تحرير فرنسا عبر عملية نورماندي عام 1944، واستمرت المعارك حتى انهيار ألمانيا وتسليمها غير المشروط في مايو 1945، بينما استمرت المعارك في المحيط الهادئ حتى استسلام اليابان في سبتمبر 1945 بعد القصف النووي على هيروشيما وناجازاكي.

لقد شكلت مجريات الحرب والجبهات المختلفة صورة شاملة للصراع العالمي، حيث تداخلت الاستراتيجيات العسكرية مع التحالفات السياسية والأهداف الاقتصادية، وأدت هذه المجريات إلى تغييرات جذرية في موازين القوى الدولية، كما أسست لمرحلة جديدة من العلاقات الدولية بعد الحرب التي شهدت إعادة رسم للحدود وصعود القوى الكبرى وتأسيس المؤسسات الدولية لضمان السلام والأمن العالميين.[11]

الدروس المستفادة من الحرب العالمية الثانية والتأثير طويل الأمد لها

شكلت الحرب العالمية الثانية تجربة تاريخية مأساوية أثرت في كل جوانب الحياة البشرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن أبرز الدروس المستفادة منها هو إدراك المجتمع الدولي أن النزاعات المسلحة الكبرى لا تؤدي إلا إلى دمار شامل وفقدان الأرواح بشكل غير مسبوق، وأن عدم معالجة أسباب الصراع مثل التوسع العدواني وعدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية يمكن أن يؤدي إلى اندلاع حروب جديدة، ومن هنا ظهرت الحاجة الماسة إلى مؤسسات دولية قادرة على إدارة النزاعات ومنع تفاقمها، وهو ما تجسد في تأسيس الأمم المتحدة التي أصبحت مركزًا لتنسيق جهود السلام والأمن وحماية حقوق الإنسان على مستوى العالم، كما أسهمت الحرب في إدراك أهمية القانون الدولي وضرورة وضع قواعد واضحة تحكم العلاقات بين الدول، بما في ذلك قوانين الحرب وحقوق المدنيين والأسرى، إضافة إلى وضع معايير للعدالة الجنائية الدولية كما ظهر في محاكم نورمبرغ وطوكيو التي اعتبرت منعطفًا تاريخيًا في محاسبة قادة الحرب على الجرائم ضد الإنسانية والجرائم الدولية، وهو ما شكل أساسًا لتطوير مفاهيم العدالة الدولية الحديثة.

[11] مروك، د. بعد نهاية الحرب الباردة (أطروحة / رسالة ماجستير). جامعة الجزائر، 2018 تقريبًا.

على المستوى السياسي، أظهرت الحرب العالمية الثانية أهمية التعاون الدولي والتوازن في موازين القوى، فقد أظهرت التجربة أن تفرد دولة واحدة بالقوة دون وجود نظام عالمي منضبط يمكن أن يؤدي إلى أزمات مدمرة، ومن هنا جاءت سياسات الحرب الباردة المبكرة والتوازن النووي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كجزء من استراتيجيات منع نشوب صراعات جديدة، كما ساهمت الحرب في تعزيز فكرة الأمن الجماعي وأن الحماية الوطنية لا يمكن أن تتحقق بمعزل عن التعاون الدولي، وهو ما انعكس في بناء مؤسسات اقتصادية وسياسية عالمية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية التي هدفت إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي والسياسي عالميًا.

من الناحية الاجتماعية والثقافية، أظهرت الحرب العالمية الثانية مدى هشاشة المجتمعات أمام الصراعات الكبرى وأهمية حماية المدنيين، وقد ساهمت التجارب الإنسانية المأساوية مثل المحرقة اليهودية والتهجير القسري للمدنيين في تعزيز قيم حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، كما أدى تدمير البنى التحتية ونقص الموارد إلى إعادة التفكير في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وساهمت هذه الدروس في ظهور سياسات التنمية المستدامة والإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في أوروبا وآسيا بعد الحرب، بما يضمن عدم تكرار نفس الأخطاء.

وعلى المستوى الدولي، شكلت الحرب نقطة تحول في إعادة رسم خرائط النفوذ والقوة، إذ أدى ضعف أوروبا التقليدية وصعود الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي إلى بناء نظام عالمي جديد قائم على الثنائية القطبية والتنافس الاستراتيجي، كما ساهمت الحرب في تسريع حركات الاستقلال في آسيا وأفريقيا، مما أدى إلى تشكل دول جديدة واعادة تعريف مفهوم السيادة الوطنية، وهو ما كان له أثر طويل الأمد على السياسة الإقليمية والعالمية، حيث أصبح من الواضح أن الاستقرار العالمي يعتمد على توازن القوى واحترام السيادة الوطنية وقيام مؤسسات دولية قادرة على إدارة الأزمات.

باختصار، شكلت الحرب العالمية الثانية تجربة فاصلة للمجتمع الدولي، حيث أظهرت حدود القوة العسكرية وأهمية التعاون الدولي، وعززت مفاهيم حقوق الإنسان والقانون الدولي والتنمية الاقتصادية المستدامة، كما وضعت الأسس لنظام عالمي جديد يقوم على المؤسسات الدولية والتوازن بين القوى الكبرى، لتكون هذه الدروس بمثابة مرشد للحضارة الحديثة في محاولة منع تكرار مأساة الحروب الكبرى، وضمان أن تكون البشرية أكثر وعياً واستعداداً لمواجهة التحديات المستقبلية دون الانجرار إلى النزاعات المدمرة.[12]

خاتمة

إن الحرب العالمية الثانية مثلت منعطفاً حاسماً في تاريخ البشرية والسياسة الدولية، فقد كانت تجربة مدمرة أظهرت هشاشة الأنظمة الدولية التقليدية وأهمية إعادة النظر في أسس العلاقات بين الدول. لقد أسفرت الحرب عن خسائر بشرية ومادية هائلة، وأدت إلى انهيار الهيمنة الأوروبية التقليدية وصعود قوى جديدة مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، ما مهّد لمرحلة ثنائية القطبية التي هيمنت على العالم لعقود لاحقة. كما أن إنشاء مؤسسات دولية مثل الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وإرساء قواعد القانون الدولي وحقوق الإنسان، مثلت استجابة عالمية لمحاولة منع تكرار مثل هذه الكوارث، وأسست أسس النظام الدولي الحديث القائم على التعاون، الأمن الجماعي، والتوازن بين القوى الكبرى.

لقد أكدت الحرب العالمية الثانية على ضرورة معالجة جذور الصراعات، واحترام السيادة الوطنية، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لتجنب الانهيارات التي تؤدي إلى نزاعات واسعة النطاق. كما ساهمت دروسها في تشكيل مفاهيم جديدة للأمن الدولي، وحركات التحرر الوطني، وإعادة رسم خرائط النفوذ، مما جعلها نقطة انطلاق لعصر جديد من العلاقات الدولية، يستند إلى المؤسسات الدولية والتفاهم بين القوى الكبرى. وبذلك، تظل الحرب العالمية الثانية علامة فاصلة تذكّر البشرية بأهمية السلام والتعاون الدولي، وضرورة التعلم من الماضي لبناء مستقبل أكثر استقراراً وعدالة.

المراجع

1. الصمد، رياض. العلاقات الدولية في القرن العشرين – بعد الحرب العالمية الثانية. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1986.
2. الصمد، رياض. تطور الأحداث الدولية في القرن العشرين. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1999.
3. غيلبن، روبرت. الحرب والتغيير في السياسة العالمية (ترجمة عمر سعيد الأيوبي). دار الكتاب، 2009
4. هونتجتون، صامويل. صدام الحضارات ... إعادة صنع النظام العالمي (ترجمة طلعت الشايب). دار النشر غير محددة، 2005 تقريبًا.
5. بن مرّار، جمال. «إعادة تشكيل النظام الدولي: مؤشرات واتجاهات». ASJP، 2023
6. أبو زيد، أحمد محمد عبد الهادي. «نظريات العلاقات الدولية والحرب: مراجعة للأدبيات (جزء 1–2)». مجلة الناقد للدراسات السياسية، 2017.

[12] حمدون، أحمد. «إعادة هيكلة النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية». Future UAE، سنة غير محددة.

7. معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية. «تطور النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية». معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية، سنة غير محددة.
RAND Corporation. فهم النظام الدولي الحالي (النسخة العربية). RAND، 2017 تقريبًا.
8. مروك، د. بعد نهاية الحرب الباردة (أطروحة / رسالة ماجستير). جامعة الجزائر، 2018 تقريبًا.
9. حمدون، أحمد. «إعادة هيكلة النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية». Future UAE، سنة غير محددة.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JLABW** and/or the editor(s). **JLABW** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.